

بيان انداري

اجتمعت يوم الخميس 14 يوليوز 2016 بمقر الاتحاد المحلي الفيدرالي بوجدة التنظيمات النقابية والجمعوية الموقعة أسفله لتدارس ما آل إليه الوضع التربوي بمديرية وجدة أنكاد منذ التحاق المسؤول الجديد بهذه المديرية، حيث تميزت الفترة القصيرة التي قضتها على رأس هذا القطاع الحساس بهذه المديرية العربية بالتوتر والاحتقان في صوف نساء ورجال التعليم بكل فئاتهم (مساعدون تقنيون، أساند، مديرون، مفتشون،...)، الناتج عن القرارات الانفرادية والمزاجية وغير المدروسة العاropic التي باتت سمة بارزة في معالجته ل مختلف الملفات التي فتحها منذ توليه مسؤولية هذه المديرية. أمام هذه الوضعية المقلقة، فإن التنظيمات النقابية والجمعوية المحررة لهذا البيان، ومن باب مسؤولياتها التاريخية والتربوية، تعلن للرأي العام بصفة عامة، وللمسؤولين الجهويين والمركزيين بوزارة التربية الوطنية والتكون المهني بصفة خاصة ما يلي:

1. شجبها القوي لكل المحاولات اليائسة للمدير الإقليمي لضرب الحريات النقابية والجمعوية من خلال محاولة منعه للوقفات الاحتجاجية ومعاقبة المشاركيين فيها وذلك في تناقض تام مع مقتضيات دستور 2011.
 2. امتعاضها القوي من التصرفات المتسرعة والسلوكات المنفعلة الصادرة عن المدير الإقليمي بمديرية وجدة أنكاد في حق فئات واسعة من نساء ورجال التعليم و الفاقدة لكل معاني الحكمة والتبصر و الاحترام المطلوبة في مجال التواصل التربوي والإداري والإنساني، و المفروض توفرها في مستوى من هذا المستوى.
 3. استهجانها للطريقة التي ينتهجهما في تدبير الشأن التربوي والإداري بالإقليم والمتميزة بالطابع الانفرادي ذي البعد السلطوي/ العمودي من خلال معالجة غير متناسبة لبعض الملفات والقضايا التربوية والإدارية الحساسة، دون إيلاء أدنى اعتبار لأنعكاساتها السلبية على الاستقرار النفسي والاجتماعي لبعض فئات نساء ورجال التعليم وقعها السيئ على المنظومة التربوية، ضاربا عرض الحائط المقاربة التشاركية التي أصبحت خيارا استراتيجيا في علاقة الوزارة بالشركاء الاجتماعيين.
 4. اندهاشها الكبير لمحدودية إمامه بالنصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة لمحال تدخله والمبنية لحدود اختصاصاته، كما يتضح ذلك من خلال معالجته الخاطئة لبعض الملفات والقضايا التربوية والإدارية بالإقليم.
 5. استغراها من إصراره الشديد على المضي في معالجة ملفات ثانوية في مقابل إهماله لملفات حيوية ذات أبعاد تربوية محضة في سياق زمني يشكل فيه البعد البيداغوجي المستمد من الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 لصلاح المنظومة التربوية ببلادنا وما تفرع عنها من مشاريع تربوية هي حجر الزاوية في اهتمامات الوزارة والشركاء معا.
 6. استنكارها لتبني هذا المسؤول باسم "الإصلاح و محاربة الفساد" لمقاربة قمعية / ترهيبية عقيمة ومتجلزة يغيب عنها الحس التربوي أولا، وتتفقد للسد القانوني ثانيا، وتتخذ من العمل الشكلي الموسمي والاستعراضي مادة لاشغالها ومظها من مظاهر تجلياتها.
 7. استغراها للموقف السلبي وغير المفهوم للجهات الوصية على القطاع جهويها ومركيزيها أمام سيل الأخطاء والزلات المتكررة لهذا المسؤول منذ التحاقه بهذه المديرية.
- بناء على ما سبق، تعلن هذه الهيئات للرأي العام بصفة عامة، وللمسؤولين الجهويين والمركزيين بوزارة التربية الوطنية والتكون المهني بصفة خاصة ما يلي:
1. تحذر من الطريقة التي تدير بها الأمور حاليا على مستوى مديرية وجدة أنكاد والتي لا يمكن بنتائجها أن تساعده على توفير البيئة الملائمة والإيجابية لتلزيم وإنجاح مشاريع الإصلاح ذات البعد التربوي الاستراتيجي التي تراهن عليها الوزارة وشركاؤها، ومن ثم فإن كل المؤشرات الحالية تنبئ بدخول مدرسي مقبل ساخن، وهو ما لا يمناه عاقل. لذا يتوجب على المسؤولين عن القطاع تحمل كامل مسؤولياتهم إزاء المنحى الخطير التي قد تؤول إليه الأمور.
 2. إن التنظيمات النقابية والجمعوية الموقعة أسفله تعبر لكل من يهمه أمر هذا المدير الإقليمي من المسؤولين الجهويين والمركزيين عن استعدادها التام لتقديم كافة التوضيحات المرتبطة بما ورد في تشاينا هذا البيان.
 3. تعلن للرأي العام استعدادها المبدئي خوض جميع الأشكال النضالية المتاحة لمواجهة كل مظاهر الرداءة والتردي في تدبير الشأن التربوي والإداري بالمديرية الإقليمية وجدة أنكاد.

عاشت وحدة التنظيمات المناهضة للتعسف والاستبداد حررة مستقلة ومتضامنة

